

حديث: "اللحد لنا والشق لغيرنا، أو لأهل الكتاب"

بحث في مشكل الحديث

إعداد / مها مصطفى توفيق إبراهيم

قسم الفقه وأصوله

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

Arwaroka22@yahoo.com

وقال النووي في "المجموع": "أجمع العلماء أن الدفن في اللحد والشق جائزان، لكن إن كانت الأرض صلبة لا ينهار ترابها، فاللحد أفضل لما سبق من الأدلة، وإن كانت رخوة تنهار فالشق أفضل". انتهى كلامه.

خلاصة— هذا البحث يبحث في حديث: "اللحد لنا والشق لغيرنا، أو لأهل الكتاب".

الكلمات المفتاحية: حديث، اللحد لنا والشق لغيرنا، أو لأهل الكتاب.

I. المقدمة

المراجع والمصادر

التعرف على حديث: "اللحد لنا والشق لغيرنا، أو لأهل الكتاب".

II. موضوع المقالة

الحديث الثالث: "اللحد لنا والشق لغيرنا، أو لأهل الكتاب".

تخريج الحديث:

الحديث الأول: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: "لما تُوْفِيَ النبي ع كان بالمدينة رجل يَلْحُدُ وآخر يَضْرُخُ، فقالوا: نَسْتَخِيرُ رَبَّنَا وَنَبْعَثُ إِلَيْهِمَا، فَأَيُّهُمَا سَبَقَ تَرَكْنَاهُ، فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمَا فَسَبَقَ صَاحِبُ اللَّحْدِ، فَلَحَدُوا لِلنَّبِيِّ ع". رواه أحمد، وابن ماجه، والطحاوي. قال الألباني: "قلت: وسنده حسن كما قال الحافظ في (التلخيص)، وله شاهدان: الأول: عن ابن عباس { أخرجه ابن ماجه وأحمد وابن سعد. الثاني: عن عائشة رضي الله عنها: "دخل قبر النبي ع العباس وعليّ والفضل، وسوى لحدّه رجل من الأنصار، وهو الذي سقى لُحُودَ قُبُورِ الشُّهَدَاءِ يَوْمَ بَدْرٍ". أخرجه الطحاوي في (مشكل الآثار) وابن الجارود وابن جبان وإسناده صحيح. الحديث الثاني: عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه قال: "ألحدوا لي لحدًا، وانصبوا عليّ اللبن نضيبًا، كما صنّع برسول الله صلى الله عليه وسلم"، أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه.

الحديث الثالث: عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((اللحد لنا والشق لغيرنا)) ارتقى بمجموع طرقه إلى الحسن بل الصحة. اللحد: يفتح اللام وبالضم، وسكون الحاء: وهو الشق في عرض القبر من جهة القبلة، والشق هو الضريح، وهو أن يُحْفَرَ إلى أسفل النهر". وجه الإشكال في الحديث: قال أبو جعفر: فَتَأَمَّلْنَا قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا فَوَجَدْنَاهُ مُخْتَلَفًا أَنْ يَكُونَ اللَّحْدُ لَنَا؛ أَيْ أَنَّهُ الَّذِي نَعْرِفُهُ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَكُنْ تَعْرِفُ غَيْرَ ذَلِكَ، وَالشَّقُّ لِأَهْلِ الْكِتَابِ أَيْ لِأَنَّهُ الَّذِي كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَهُ لَا يَعْرِفُونَ غَيْرَهُ، قَدْ كَانَتْ لَهُمْ أَنْبِيَاءٌ ع وَكَانُوا فِي أَيَّامِهِمْ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهٖ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْإِفْتِدَاءِ بِمَنْ قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ.

فَكَانَ عَلَيْهِ ع الْإِفْتِدَاءُ بِهِمْ حَتَّى يَسْتَخِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ شَرِيْعَتَهُمْ بِمَا نَسَخَهَا بِهِ، فَصَارَ اللَّحْدُ وَالشَّقُّ جَمِيْعًا مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ إِنْ لَمْ يَنْهَوْا عَنْ وَاحِدٍ مِنْهَا، غَيْرَ أَنَّ اللَّحْدَ أَوْلَاهُمْ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي اخْتَارَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَالْحَدُّ لَهُ، وَلَمْ يَشَقَّ لَهُ".

ثم ذكر مختلف الأحاديث والروايات الواردة في ذلك.

1. الطحاوي، أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ١٩٩٤م.
2. الأصبهاني، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، مشكل الحديث وبيانه، حلب، دار الوعي، ١٩٨٢م.
3. موسوعة علوم الحديث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
4. الزركشي، بدر الدين الزركشي، الإجابة لإيراد ما استدركنه عائشة على الصحابة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م.
5. الغنيمان، عبد الله الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، المدينة المنورة، مكتبة الدار السلفية، ١٤٠٥هـ.
6. بن منبه، همام بن منبه، صحيفة همام بن منبه، شرح وتحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م.
7. الدينوري، شهدة بنت أحمد بن فرج الدينوري، العمدة في مشيخة شهدة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠م.
8. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.
9. أبو شهبة، محمد بن محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة، مكتبة السنة، ١٩٨٩م.
10. عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، دار القرآن الكريم، ١٩٨٦م.
11. الأعظمي، محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، مكتبة المجلس، ١٩٨٢م.